Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- September 2024 ايلول ٢٠٢٤ - العدد ٢- المجلد ١٤

International crises and the role of the Security Council in managing them

[1] Lecturer. Dr.Razgar Shihab Haji
[1] Technical University/Technical College - Shaqlawa

Abstract:

In recent years, there has been a lot of action by the Security Council due to the insistence of one country on taking a position and the opposition of the rest of the permanent members for one reason or another. Some believed that this approach of the Security Council was a positive development in order to establish the foundations of world peace. However, others viewed this approach with suspicion and skepticism. He believes that it represents a serious deviation in the behavior of the Security Council towards dealing with international crises, as they question the legitimacy of some Security Council decisions issued in some crises or conflicts, due to their conflict with the rules of international law, due to one of the permanent member states being alone in making its decision, far from legality.

This study provides an analysis of the tasks carried out by the Security Council in managing international crises in light of the international system with multipolar, bipolar, and unipolar systems, and to understand how the international crisis is managed according to each of these structural patterns, as well as to understand the behavior of major powers and their awareness of the limits of the influence of these poles.

1: Email: razgarshahab@epu.edu.iq
2: Email:

DOI 10.37651/aujlps.2024.150232.1267

Submitted: 29/5/2024
Accepted: 9/6/2024
Published: 2/9/2024

Keywords:
international crisis
Security Council
international order
settlement

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الازمات الدولية ودور مجلس الامن في إدارتها

[١] م. د. رزكار شهاب حاجي
الجامعة التقنية/ الكلية التقنية - شقلاوة

المستخلص

لقد كَثُر في السنوات الاخيرة تحرك مجلس الامن بسبب إصرار إحدى الدول على إتخاذ موقف ومعارضة بقية الدول دائمة العضوية لسبب او لآخر، وضن البعض أن هذا المسلك لمجلس الامن بمثابة تطور إيجابي من أجل إرساء دعائم السلام العالمي، الا ان البعض الآخر نظر بعين الشك والريبة لهذا المسلك، ويرى أنه يمثل انحرافاً خطيراً في سلوك مجلس الأمن تجاه التعامل مع الازمات الدولية ، حيث يشكك هؤلاء في مشروعية بعض قرارات مجلس الأمن الصادرة في بعض الازمات او النزاعات، وذلك لتعارضها مع قواعد القانون الدولي، بسبب إنفراد إحدى الدول الدائمة العضوية بقرارها بعيداً عن المشروعية.

تقدم هذه الدراسة تحليلا للمهام التي يقوم بها مجلس الامن في إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام الدولي ذات الانظمة القطبية التعددية والثنائية والأحادية، ولفهم الكيفية التي تدار بها الأزمة الدولية وفقا لكل نمط من هذه الأنماط البنيوية، وكذا لفهم سلوك الدول الكبرى وإدراكها لحدود تأثيرهذه الاقطاب.

الكلمات المفتاحية: الازمة الدولية، مجلس الامن، النظام الدولي، التسوية.

المقدمة

تؤثر الازمات بشكل أو بآخر على استقرار السلم والامن الدوليين، كما يتأثر المجتمع الدولي ذاته بالطريقة التي تدار بها الأزمات الدولية - خاصة من جوانب القوى العظمى- حيث تؤدي هذه الازمات الى حدوث تغيرات طفيفة أو عميقة فيه وتحول كامل فيه ليتخذ شكلا آخر من أشكال القطبية الدولية.

ومجلس الامن الدولي بإعتباره الجهاز المسؤول عن حفظ السلام العالمي في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين ، له السلطة في التدخل وفقاً للفصلين السادس والسابع من الميثاق، ويكون هو مرجع رئيس في ادارة الازمات الدولية، كما أن لمجلس الأمن صلاحيات تمكنه من التعامل بفاعلية مع الأزمات التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين شريطة توافق الدول الدائمة العضوية فيما بينهما والذي يمكن المجلس من التعامل مع الأزمات الدولية ضمن نظام القطبية الثنائية او نظام تعدد الاقطاب.

الامر الذي يدفعنا للتعرف عليها إذ أن جهود السلام تسبقها تعقد في العلاقات فضلا عن الجهود المبذولة لفضها والمحاولات التي تتقدم من اجل الوصول الى حلول مقنعة لطرفي النزاع.

أولاً: أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث في إظهار إن الازمات الدولية من اهم المواضيع التي تخل وتزعزع السلام، و تمتاز بتنوعها وتعددها واختلاف مستوياتها، كما ان طرق إدارتها تختلف بإختلاف مصالح الدول دائمة العضوية والأساليب التي تتبعها من أجل التوصل إلى إنهاء الأزمة أو استمراها لتحقيق مصالحهم.

ثانياً: هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور مجلس الأمن في حل الازمات الدولية، ولاسيما أنه عجز عن اتخاذ قرارات فاعلة في الكثير من الازمات، كما تغير إسلوب إدارته للازمات نتيجة لتغير النظام الدولي (متعدد الاقطاب أو ثنائي الاقطاب) .

إشكالية البحث: تتبع إشكالية البحث من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي ؛هل نجح مجلس الأمن في إيجاد حلا للأزمات الدولية ، أم أن دوره اقتصر على إدارة الازمات دون التوصل إلى حلول جذرية ، وتنطلق من هذه الاشكالية الرئيسية عدة أسئلة:

١. ما لمقصود بالازمات الدولية؟ وماهي اليات إدارتها؟

٢. هل يوجد هيئات غير مجلس الامن تتولى إدارة الازمات الدولية في الطريق الصحيح؟

٣. ماهي نتائج هيمنة الدول ذات العضوية الدائمة، واثرها على الازمات الدولية؟

٤. هل حل الازمات الدولية يختلف بإختلاف سيطرة القطبية المتعددة والثنائية القطبية ونظام القطب الواحد؟

ثالثاً: منهجية البحث: لتسليط الضوء على المفردات التي تخص موضوع البحث ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي ولك من خلال الاعتماد على المصادر التي تناولت الموضوع بالاضافة الى النصوص التي وردت في الاتفاقيات الدولية، كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي لتفكيك العناصر المتداخلة والمتشابكة الخاصة بالازمات الدولية وتحليل ماهو سائد في النظام الدولي .

رابعاً: هيكلية البحث: من أجل الاجابة على الاسئلة الواردة في إشكالية البحث سنقسم الموضوع الى مطلبين؛ نبين في الاول التعريف بالازمات الدولية واليات الامن في إدارتها، والمطلب الثاني سيكون موضوعه اسباب ونتائج هيمنة الدول دائمة العضوية، وسيتم إنهاء البحث بخاتمة نبين فيها اهم ما توصلنا اليه من إستنتاجات، بالاضافة الى المقترحات التي نصل اليها .

I. المطلب الأول

التعريف بالأزمات الدولية وآليات مجلس الامن في إدارتها

عند تاسيس الامم المتحدة عُرف عنها بأنها منظمة دولية غايتها حفظ السلم والامن الدوليين من خلال السيطرة على الخلافات والازمات الدولية، ولكن الواقع اثبت الدور الذي تمارسه الدول دائمة العضوية من خلال هيمنها على مجلس الامن ، وبالمقابل تقلص الدور الحقيقي للامم المتحدة، في كل المجالات ومنها نظام حل المنازعات الدولية، وسنبين من خلال هذا المطلب مفهوم الازمة ومن ثم مفهوم إدارة الازمة، بالاضافة الى اليات انهاء الازمة، في الفرع الاول ، أما الفرع الثاني فسنبحث فيه اليات مجلس الامن في إدارة الازمات الدولية.

I.أ. الفرع الاول

التعريف بالازمة الدولية

إن إدارة الازمات الدولية؛ مسألة قائمة بحد ذاتها منذ القدم، وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الانساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الانسان بسبب صراعه مع الطبيعة أو مع أخيه الانسان.

وإدارة الازمة هي علم وفن تتعلق بإدارة توازنات القوى والعمل على تسويتها بما يضمن المصالح المشتركة بعيداً عن أجواء الحرب والمواجهة المسلحة، وسنبين من خلال الفقرات التالية كل من مفهوم الازمة وخصائصها، ومفهوم إدارة الازمة، ومن ثم انهاء الازمة وتحولها وأخيراً أهم مراكز إدارة الازمات الدولية.

اولا. مفهوم الازمة وخصائصها: استعمل هذا المصطلح في مختلف فروع العلوم الانسانية وبات يعني "مجموعة الظروف والاحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن والمستقر" [1]،كما وعُرفت الازمة بأنها؛ تصعيد حاد غالباً ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوي سلمياً أو تجمد أو تهدأ، على أنه يمكن دراستها على اعتبارها إشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها، كما عرفت " بأنها موقف تطالب فيه

(١) كمال حماد، "النموذج الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية"، *مجلة الدفاع الوطني*، العدد ٤٣، كانون الثاني، (٢٠٠٣): ص ١٧.

دولة ما بتغيير الوضع القائم وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية الإحتمال لإندلاع الحرب[١].

فالأزمة إذن هي موقف يواجه متخذ القرار في الدولة، تتسارع فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته بالسيطرة عليه أو على إتجاهاته المستقبلية [٢]، وأيا كانت التعريفات التي تناولت الازمة ، فان الازمة هي حدث مفاجئ يطال مصالح الامة ويترتب على تفاقمها نتائج خطيرة، وتحدث الازمة لعدة أسباب أهمها:

١. أسباب خارجة عن ارادة الدولة وليس لها القدرة على التحكم فيها.
٢. أسباب ترجع إلى طبيعة الإنسان مثل سوء الفهم، سوء الإدراك، سوء التقدير، سوء التخطيط، الإهمال، الإدارة غير الرشيدة، الأخطاء البشرية، ضعف المتابعة والمراقبة..
٣. ضعف الإمكانات المالية والمادية والتكنولوجية...الخ.
٤. تعارض المصالح والأهداف والصراع على الموارد والسلطة.
٥. النزاع على النفوذ والهيبة والسطان [٣].

ثانياً. مفهوم إدارة الازمات: لم يكن مصطلح إدارة الازمة معروفاً، وإنما عُرف بتسميات اخرى مثل براعة القيادة، أو حسن الإدارة ، ومن أهم التعاريف التي تناولت إدارة الازمة " أنها القدرة المنظمة على التعامل بسرعة وكفاءة مع العمليات الموقفية والشرطية، ويكون الهدف منها تقليل المخاطر على سلامة وامن الانسان'

ولقد اصبح موضوع إدارة الأزمات على رأس الموضوعات الحيوية في العالم منذ العام ١٩٦٢ وتحديداً عند وقوع الأزمة الكوبية، حيث تكمن أهمية هذا الحدث في تصريح

(١) كمال حماد، "النموذج الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية"، *مجلة الدفاع الوطني*، العدد ٤٣، كانون الثاني، (٢٠٠٣): ص ٨.
(٢) كمال حماد، مصدر سابق، ص ٥.
(٣) رواد غالب سليقة ومحمد المجذوب، *إدارة الازمات الدولية*، ط١، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٤)، ص ٣٤-٣٥.

وزير الدفاع الأميركي حينها روبرت مكنمارا بقوله" لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الإستراتيجية وإنما ينبغي التحدث عن إدارة الأزمات" [١].

وإدارة الازمة وفقاً للمفهوم البسيط ؛ التعامل مع الحالة للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة بما يحقق مصالح القائم بالإدارة، ومن هنا فإن إدارة الأزمات تعني" التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية، وعلى سبيل المثال كان لازمة الرهائن الاميركان تأثير على العلاقات الاميركية الايرانية ؛ فمنذ عام ١٩٨٧ كان هناك أربعة اساتذة جامعيين أمريكيين قد اختطفوا في بيروت من قبل جهات مجهولة، كما أختطف هناك المبعوث البريطاني تيري وايت Terry White أيضاً، واتضح فيما بعد أن عملية الاختطاف جاءت لمساومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن عمدت إسرائيل إلى احتجاز شيخاً بارزاً من لبنان، فأراد حزب الله اللبناني استعادته مقابل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين [٢].

كما وقيل ان ادارة الازمة تعني محاولة من له مصلحة من الدول دائمة العضوية من تحقيق السيطرة على الاحداث وعدم خروجها من اليد، ويعرفها برهان غليون "بانها فحص الاستراتيجيات التي كانت متواجهة في الازمة وبعدها، والاسترتيجيات تنطوي على تعيين الاطراف الاساسية المتصارعة، كما تعني تحديد الأهداف بكل طرف واعداد الادارة المناسبة لتحقيق هذه الاهداف"، فإدارة الازمة تعد طريق جديد لحل الصراعات الدولية، لأنها تمثل الوعي من القوى المسيطرة على الازمة بأنها لها مصالح عامة مشتركة، كما ان لها مصالح متصارعة، وتعني ادارة الازمة على مستوى السياسة الخارجية تمرين في الفوز يكون هدفه دفع العدو الى الخلف والحصول على تنازلات منه، لذلك ينظر الى هذا المفهوم على مستوى السياسة الدولية على انها محاولة لموازنة المصالح المشتركة دون اللجوء الى الحرب. لذلك

(١) كمال حماد، مصدر سابق، ص ٣.
(٢) لمزيد من التفصيل عن هذه الازمة ؛ يُنظر: فنسنت هوزيل، *في سر الرؤساء*، (تعريب المركز اللبناني للابحاث والدراسات: ٢٠١١)، ص ١٢٥.

فان ادارة الازمة تمنع من تحولها الى النزاع ، وبالنتيجة لايتم التضحية بمصلحة او قيمة جوهرية[١].

إن تشابك العلاقات الدولية وتعقدها هو الذي أدى الى جعل ادارة الازمات اسلوباً شائعاً في العلاقات الدولية، والواقع العملي أثبت أهمية اللجوء الى هذا الاسلوب كنتيجة لتطور ظروف الحياة الدولية وتعقد مجالاتها.

ويمكننا تعريف ادارة الازمات بأنها؛ اسلوب للتعامل مع الازمة وفقاً للاليات العلمية الممنهجة، من خلال القيام بالاجراءات والتدابير الوقائية، التي تعمل على منع او تلافي حدوث الازمة والتقليل من آثارها السلبية، واتخاذ القرار المناسب وكسب الوقت في ظل تسارع الاحداث ونقص المعلومات.

ثالثاً. اليات إنهاء الازمة وتحولها: ومن الضروري التنويه الى أن الازمة تمر بعدة مراحل" مرحلة توقع أو ترقب حدوث الازمة، تقدير الموقف الحاصل، تحليل الازمة، التخطيط للتدخل، مرحلة التدخل للمعالجة، وأخيراً مرحلة التقييم والدروس الناشئة"[٢].

وفي كل الاحوال تنتهي الأزمة الدولية ً بأنتهاء مسبباتها، وتنتهي اثارها وعواملها شيئاً فشيئاً، فقد تنشأ الازمة نتيجة وجود صراع كامن أو مسبق بين دولتين أو أكثر، وتنتهي بزوال مسببات الصراع، لكن في بعض الأحيان قد تنتهي الازمة نتيجة شعور أحد الأطراف المتنازعة أو كلاهما بأن الأزمة سوف تعمل على تصعيد الخلاف ومن ثم يقود إلى حروب.

هذا وتختلف طرق أنهاء الأزمة من دولة إلى أخرى، والسبب في ذلك هو تفاوت في التطورات الذاتية والعوامل الموضوعية، لذا يمكن أن تنتهي الأزمة بإحد الطرق التالية:

١. إنتهاء الازمة الدولية من خلال إتباع الحلول السلمية بين الاطراف المتنازعة عن طريق التفاوض أو أحدى الوسائل السلمية (كالتفاوض والتحكيم والوساطة)، أو من خلال التنازل أو الانسحاب .

---

(١) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، *إدارة الصراعات والازمات الدولية، نظرة في إدارة الصراع العربي الاسرائيلي في مراحله المختلفة*، (القاهرة: دار الكتب العربية، ٢٠٠٦)، ص ٣١-٣٢.

(٢) لمزيد من التفصيل عن هذه المراحل يُنظر: رواد غالب سليقة ومحمد المجذوب، مصدر سابق، ص٧٩-٨٤.

٢. أنتهاء الازمة الدولية باللجوء إلى استخدام القوة المسلحة: إذ هنالك العديد من الازمات انتهت باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أي المسلحة ومن ثم الحرب، فالحرب موجودة وراسخة في تاريخ الشعوب، وهي حالة قتال مسلح بين الدول بهدف تحقيق اغراض سياسية أوقانونية أو اقتصادية[١].

وعند الوصول الى مرحلة إستخدام القوة المسلحة،(وهذا ما حصل في الازمة الروسية الاوكرانية) دليل على أن الازمة دخلت مرحلة التصعيد المتزايد، مما يؤدي إلى الصدام العسكري، أي ان الازمة قد خرجت من نطاق السيطرة والحل السلمي إلى مرحلة التصعيد والحرب والنزاع المسلح، على ذلك يمكن القول قد تنتهي الازمة الدولية بطريقة استخدام القوة المسلحة أو العنف، متى ما تعقدت، عندئذ يجد الاطراف المعنيون انفسهم مدعوين إلى اتخاذ قرارات حاسمة في فترة زمنية محددة، وان أي خطأ يرتكبة أحد الاطراف في اتخاذ القرار قد يعطل الموقف التفاوضي[٢].

وبهذا تنتهي الازمة إلى حلين؛ أما ان تتوصل المفاوضات إلى حل للازمة بطريقة دبلوماسية سلمية، أو أن تصل إلى طريق مسدود وفشل الطرق الدبلوماسية ومن ثم حرب وهناك أمثلة ذلك:

١. ازمة الخليج بين العراق وامريكا عام ١٩٩٠-١٩٩١ حيث فشلت المساعي السلمية والتي أدت إلى حرب ودمار ومازالت المنطقة تعاني منها.

٢. الازمة العراقية عام ٢٠٠٣ فشل مساعي التسوية السلمية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وبالتالي أنتهت بحرب مدمرة للعراق

٣. أزمة جنوب السودان (دارفور) بعد توقيع اتفاقية السلام بين متمردين الجنوب والحكومة السودانية في عام ٢٠٠٥، والتي أنتهت ٢١ عام من الحروب الاهلية.

٤. الازمة السورية منذ عام ٢٠١١ ما زالت المفاوضات قائمة إلى وقتنا الحالي.

٥. الازمة الروسية الاوكرانية والتي بدأت عام ٢٠٠٩، وتطورت الى حرب مدمرة.

---

(١) عزيز باكوش، "إدارة النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد الحرب الباردة مقاربة سياسية وقانونية"، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، على الموقع: http;www.ssrcaw.org/ar/show.art.، تاريخ الزيارة؛ ٢٠٢٣/١٠/١٢.

(٢) فهد الشعلان، *إدارة الازمات*، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٨)، ص ٣٨.

ثالثاً. أهم مراكز إدارة الازمات الدولية: يوجد في العالم العديد من المراكز المعنية بالبحث ودراسة وإدارة النزاعات والأزمات الدولية ومن أهمها:

١. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI.

٢. مركز بحوث الأزمات (جامعة عين شمس القاهرة).

٣. مركز جيمي كارتر للسلام في (اتلنتا).

٤. مركز حل النزاعات في ميتشغن.

٥. معهد ابحاث السلام في النروج،.

٦. مركز دراسات النزاعات الدولية في جامعة ستانورد.

٧. مركز الابحاث في جامعة كولومبيا.

٨. مركز الدراسات في جامعة شيكاغو.

٩. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض[١].

I.ب. الفرع الثاني

اليات مجلس الأمن في إدارة الازمات الدولية

بالاستناد إلى أحكام ميثاق الأمم المُتّحدة، فإن صاحب الاختصاص الأصيل في المحافظة على السلم والأمن الدوليّين، هو مجلس الأمن الدوليّ، فهو النائب عن الدول في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات، ومنح الاعضاء الدائمون حق الاعتراض "الفيتو" كما وألزم أعضاء الأمم المُتّحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق ما جاء في المادة الخامسة والعشرين، وقد أحاط ميثاق الأمم المُتّحدة مجلس الأمن بكل مظاهر الجهاز التنفيذي التي تمكنه من ممارسته لسلطاته.

وتتدرج سلطات المجلس في مجال حفظ السلم والأمن الدوليّين، من مجرد الدعوة إلى حل المنازعات الدوليّة بالطرق السلميّة إلى الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة أو الأمر بقطع العلاقات الاقتصاديّة والمواصلات والعلاقات الدبلوماسيّة، وهي ماتسمى ب "تدابير منع" إلى القدرة على الأمر في اتخاذ تدابير جماعيّة "تدابير قمع"، وقبل أن تتخذ هذه التدابير فإن للمجلس

(١) خليل عرنوس سليمان، *الازمة الدولية والنظام الدولي*، (معهد الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١)، ص ١٨.

سلطة في تسويّة المنازعات الدوليّة بالطرق السلميّة وفقًا لأحكام الفصل السادس من الميثاق، والسعي إلى حل المنازعات أو المواقف التي ترمي إلى تهديد السلم أو الإخلال به أو تشكل عملًا من أعمال العدوان وبالطرق السلميّة.(١)

إذ تتدرج سلطات مجلس الأمن في هذا المجال في دعوة الأطراف المُتنازعة إلى حل منازعاتها وبالطرق السلميّة، إذ ينظم الفصل السادس من ميثاق الأمم المُتّحدة وظيفة مجلس الأمن في حل المنازعات سلميًا، وان هذا الحل هو أحد المبادئ التي نصت عليها المادة الثانيّة في فقرتها الثالثة، ومن ثم فهو قيد على مجلس الأمن عند ممارسته لسلطاته وفقًا لهذا الفصل(٢).

وبموجب هذا الفصل رتبّ الميثاق التزامًا على الدول أطراف النزاع أولًا في أن يلتمسوا حله في البدايّة باللجوء إلى (المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسويّة القضائيّة)، أو اللجوء إلى الوكالات الإقليميّة أو غيرها من الوسائل التي من الافضل اللجوء إليها.

أما إذا كانوا أعضاءً في منظمة إقليميّة، فعليهم اللجوء إليها أولًا دون اختيار وسائل أخرى، وبالنسبة للمجلس فإنه يمارس دور الوسيط بدعوة أطراف النزاع إلى حله بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك (٣).

وبالاعتماد على المادة (٣٤) يجوز للمجلس أن يحقق في نزاع وأي موقف يمكن أن يؤدي الى خلاف أو نزاع إذا كان استمرار النزاع أو الموقف يضر بحفظ السلم

---

(١). نصّت الفقرة (٤)، من المادّة (٢)، من (الفصل الأوّل: في مقاصد الهيئة ومبادئها) من "ميثاق الأمم المتّحدة لعام (١٩٤٥)" على: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدوليّة عن التهديد باستعمال القوّة، أو استخدامها، ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأيّة دولة، أو على أيّ وجه آخر لا يتّفق ومقاصد الأمم المتّحدة."

(٢). نصّت الفقرة (٤)، من المادّة (٢)، من (الفصل الأوّل: في مقاصد الهيئة ومبادئها) من "ميثاق الأمم المتّحدة لعام (١٩٤٥)" على: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدوليّة عن التهديد باستعمال القوّة، أو استخدامها، ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأيّة دولة، أو على أيّ وجه آخر لا يتّفق ومقاصد الأمم المتّحدة."

(٣) عائشة راتب، *التنظيم الدولي*، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨)، ص ٨٧.

والأمن الدوليين، ولكي يتحقق المجلس من ذلك، فإنه يمارس سلطته بفحص أي نزاع أو موقف يؤدي إلى احتكاك دولي أو يثير نزاعًا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليّ.

كما قد تأتي المبادرة من المجلس ذاته ومن دون أن يطلب منه أحد ذلك، مادام استمرار هذه المنازعات أو تلك المواقف يعرض السلم والأمن الدوليّ للخطر(مقلد، ١٩٧٩).

وقد تأتي المبادرة لحل المنازعات والمواقف السلميّة من أيّة دولة عضو في الأمم المُتّحدة،[١] بل أن هذا الحق يثبت لكل دولة ليست بعضو في الأمم المُتّحدة، بشرط أن تكون طرفًا في النزاع، وأن تقبل مقدمًا بخصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق.[٢]

إذ أن واجب المجلس هو (حفظ السلم والأمن الدوليين) وذلك بموجب إجراءات جماعية، طبقا للمادة(٢٤) من الفصل الخامس من الميثاق، وتحقيقا لهذا الهدف تعمل المنظمة

---

(١). نصّت الفقرة (١)، من المادّة (٣٥)، من (الفصل السادس: في حلّ المنازعات حلاً سلميًّا) من "ميثاق الأمم المتّحدة لعام (١٩٤٥)" على: " لكل عضو من "الأمم المتحدة" أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة والثلاثين."

وكانت المادّة (٣٤)، من (الفصل السادس: في حلّ المنازعات حلاً سلميًّا) من "ميثاق الأمم المتّحدة لعام (١٩٤٥)" قدْ نصّـ على: "لمجلس الأمن أنْ يفحص أيّ نزاع أو أيّ موقف قدْ يؤدّي إلى احتكاك دوليّ، أو قدْ يثير نزاعًا، لكي يقرّر ما إذا كان استمرار هذا النزاع، أو الموقف، من شأنه أنْ يعرّض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليّ."

(٢). نصّت الفقرة (٢)، من المادّة (٣٥)، من (الفصل السادس: في حلّ المنازعات حلاً سلميًّا) من "ميثاق الأمم المتّحدة لعام (١٩٤٥)" على: " لكل دولة ليست عضوًا في الأمم المتّحدة أنْ تنبّه مجلس الأمن أو الجمعيّة العامّة إلى أيّ نزاع تكون طرفًا فيه إذا كانت تقبل مقدّما في خصوص هذا النزاع التزامات الحلّ السلميّ المنصوص عليها في هذا الميثاق."

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الفقرة (٦)، من المادّة (٢)، من (الفصل الأوّل: في مقاصد الهيئة ومبادئها) من "ميثاق الأمم المتّحدة لعام (١٩٤٥)" قدْ ألزمت الدول غير الأعضاء باحترام مقاصد الأمم المتّحدة ومبادئها من خلال نصّها الآتي: " تعمل الهيئة على أنْ تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي."

الدولية على منع العدوان وإرساء السلام وحفظه وتدعيمه، واتخاذ الإجراءات الجماعية، وفي سبيل ذلك يختص مجلس الأمن ب:

أ. إثبات الحالة التي تهدد السلم والأمن الدولي أي وجود تهديد للسلم الدولي أو وجود فعل العدوان.

ب. ويدعو أطراف النزاع الى تسويته بالوسائل السلمية ويوصي بإجراءات التسوية وطرق التسوية التي يراها ملائمة.

وبهذا الصدد يعمل مجلس الأمن على تسهيل العمليات السياسية، حماية المدنيين ونزع السلاح، التهدئة وتسريح الجنود، ويسمح الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باستعمال القوة، إذا تطلب الأمر وذلك لوقف العمليات العسكرية وإجبار الدولة المعتدية على الانسحاب من أراضي الدولة الأخرى.

ومن الضروري الاشارة الى أن هذه الإجراءات تم إستخدامها (١٤) مرة في تأريخ الأمم المتحدة، ويفوض مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة في استعمال القوة المسلحة التي تتكون من قوات الدول الأعضاء إستناداً للمادة (١/٤٠)، ويتطلب ذلك وحدة مجلس الأمن في تطبيق واحترام القرار باستعمال القوة المسلحة لفرض السلم والأمن الدوليين[١].

وعلى سبيل المثال دخلت الازمة بين أوكرانيا وروسيا الى مرحلة النزاع الذي يهدد السلم والامن الدوليين وذلك بسبب تهديد أوكرانيا لسلامة الرعايا الروس في لوغانسك، ودونباس والقرم مما أدى الى قيام روسيا بالأعمال العسكرية ضد أوكرانيا متذرعة بالدفاع الشرعي تارة، ومتذرعة بالتدخل لحماية رعاياها في لو غانسك وجمهورية دونيستك، وعليه أصبح الحل هو تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولجوء مجلس الأمن الى العمل المتضمن إجراءات عسكرية أو توقيع عقوبات على الطرف المعتدي، بسبب عجز المجلس منذ البداية في حل الازمة والتي كانت في مراحلها الاولى.

وطبقاً للمادة (٣٩) من الميثاق يحدد المجلس حالة وجود التهديد للسلم وخرق للسلم ووجود عمل من أعمال العدوان، ويقدم توصيات أو يقرر الإجراءات التي يمكن أن تتخذ طبقاً

(١) كانت المرة الاولى في عام ١٩٥٠، لتأمين إنسحاب كوريا الشمالية من كوريا الجنوبية، وحرب الخليج الاولى والثانية .

للمادتين(٤١ و ٤٢) لحفظ السلم وإعادة السلام والأمن الدوليين ويدعو مجلس الأمن الأطراف الى الخضوع للإجراءات المؤقتة التي يتخذها، وطبقاً للمادة (٤٢) يقرر الإجراءات التي لا تتضمن استعمال القوة ويدعو الأطراف في الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الإجراءات.

إذن، كان ينبغي أن ينتقل مجلس الأمن الى مرحلة العمل العسكري وذلك بتكوين قوات دولية لوقف العدوان على اوكرانيا ، هذه القوات تتكون من كل أنواع القوات جوية برية، بحرية، إذا كان ذلك ضروري لحفظ السلم أو إعادة السلم والأمن الدوليين مع التزام الدول الأعضاء أن تقدم أي قوات أو معدات يطلبها مجلس الأمن وتضع أراضيها ومطاراتها وموانيها تحت تصرف القوات الدولية[1] .

ويعتبر عمل مجلس الأمن باستخدامه القوة العسكرية مشروطاً بضرورة بيان فعل العدوان والتهديد الفعلي للسلم والأمن الدوليين.

I.ج. الفرع الثالث

هيمنة الدول دائمة العضوية على مجلس الامن

تؤثر الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن في إدارة الأزمات الدولية من حيث التأثير في أدوات إدارتها ونتائجها، كما يتأثر النظام الدولي ذاته بالطريقة التي تدار بها الأزمات الدولية خاصة من جانب القوى العظمى، من خلال الصلاحيات التي تتمتع بها في مجلس الامن، والذي يؤدي إلى حد حدوث تحول كامل في معالجة الازمات الدولية، وعليه ومن أجل بيان دور الدول دائمة العضوية في تاثيرها على الازمات الدولية سنقسم الفرع وفقا لما يأتي:

اولا. أسباب هيمنة الدول ذات العضوية الدائمة: تم تشكيل مجلس الأمن الدولي إستناداً للمادة "٢٣" من ميثاق الأمم المتحدة، بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، كان

1. Alan W. Dowd, “Declinism,” Policy Review journal, Hoover Institution, 1/8/2007, p.241.

قد عقد جلسته الأولى في ١٧/ ١٢/ ١٩٤٦ في لندن، وتقرر فيها اعتبار مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك موقع دائم له[١].

هذا ويعتبر المجلس الجهاز الوحيد الممتلك لسلطة إتخاذ قرارات ملزمة للدول جميعها، كما أن حق التصويت الممنوح للدول الأعضاء في مجلس الأمن والمُستند الى وجود نصوص قانونية في ميثاق الأمم المتحدة، يشترط موافقة الدول الخمس دائمة العضوية جميعها كشرط لأتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية، وهذا موضوع فيه وجهة نظر، لان هذا يتنافى مع حق وضرورة تحقق عنصر المساواة بين الدول، بوصفه من الأسس التي اعتمدها ميثاق الأمم المتحدة في بنائه أبتداء لتحقيق أسس العدالة الدولية.

وبعيداً عن مفهوم الديمقراطية، تقرر عند وضع ميثاق الأمم المتحدة استمرار كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (روسيا حالياً) فرنسا، الصين، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية بأداء (الدور في صون السلم والأمن الدوليين)، فتمتعت بوضع خاص ومكانة أكبر كدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، واعطي لصوتها قوة أكبر عند اتخاذ القرارات الدولية الرئيسية.

والسبب في هذه الصلاحيات للدول دائمة العضوية ؛ ضمان الحفاظ على امتيازات الانتصار الذي حققته كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا)، بريطانيا، فرنسا، والصين، التي تتناوب بشكل دوري، شهري على رئاسة مجلس الأمن بحسب الترتيب الأبجدي لحروف اللغة الإنجليزية، ضد دول المحور في الحرب العالمية الثانية، فقد تمتعت (بحق) العضوية الدائمة في مجلس الامن دون انتخاب، ثم أعطت هذه الدول لنفسها القدرة على استخدام حق الاعتراض (النقض Veto) على مشاريع القرارات الدولية[٢].

وهناك من أعطى تسبيب لذلك باعتبار أن هذا الامتياز كان قد تم إعتماده لتشجيع تلك الدول على المشاركة في الأمم المتحدة بفاعلية بعد الحرب العالمية الثانية ولطمأنتها بأنها لن

(١) من الضروري التنويه الى ان مجلس الامن كان قد عقد البعض من جلساته في مدن اخرى من دول العالم، على سبيل المثال لا الحصر، الجلسة التي عقدها مجلس الامن في مدينة أديس أبابا في دولة أثيوبيا عام ١٩٧٢، وفي مدينة جنيف في سويسرا عام ١٩٩٠.
(٢) يُنظر المادة ٢٣/١، من الميثاق.

تخسر مكانتها وامتيازاتها بعد المشاركة في منظمة كمنظمة الأمم المتحدة، تحترم الديمقراطية ويفترض أنها تسعى لإحلال السلام بالاستناد الى ما يتضمنه ميثاقها من مبادئ، ومنذ ذلك الحين، لو حدث أن صوت أي من الأعضاء الخمسة الدائمين بالضد من مشروع أي قرار دولي في مجلس الأمن، وبدون الحاجة لأي تبرير أو تسبيب لهكذا تصرف، فلا يتم تمريره بغض النظر عن أرادة بقية أعضاء المجتمع الدولي(١).

كما ان الهيمنة المالية للدول الكبرى وخاصةً الولايات المتحدة الامريكية، إذ لاتقبل أن تقطع جزءاً هاماً من مواردها العسكرية والاقتصادية وتضعه تحت تصرف مجلس الامن، مالم تحصل على مقابل وامتيازات تفوق ما تقدمه، لذا إستخدمت العضوية الدائمة وحق الفيتو لتمرير مخططاتها التي تحقق من خلالها مصالحها.

ثانياً. نتائج هيمنة الدول ذات العضوية الدائمة على الامم المتحدة: مما لاشك فيه أن الأمم المتحدة تجابه العديد من الصعوبات في ظل النظام الدولي الجديد وتواجه عدداً من التحديات وخاصة من خلال تدخل الادارة الامريكية في قراراتها والتي تزيد من صعوبة تحقيق أهدافها وخصوصا في عملية حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث بدأت الامم المتحدة تجربة جديدة في تاريخها منذ انتهاء الحرب الباردة وذلك بسبب خضوعها بشكل كبير لهيمنة الدول دائمة العضوية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، نتيجة تعاملها مع العديد من الأزمات الدولية مثل أزمة الخليج الثانية وأزمة لوكربي والأزمة اليوغسلافية وغيرها من الازمات التي عصفت بالعالم وخاصة في الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

فبعد الصراع الذي حدث بين الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي حول اصدار قرار جديد يعالج الازمة العراقية، ويعطي للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الحق في تقرير مصير العراق، واعادة تشكيل المنطقة وفق رؤية امريكية بريطانية، تتناسب والمصالح، وكانت تلك هي الاستراتيجية لكلتا الدولتين.

اتخذت فيه الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا قرارا يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق لنزع اسلحة دمار شامل فيه، ومحاربة الارهاب، حرصت كل من فرنسا وروسيا والصين على اعطاء فرصة كاملة للمفتشين الدوليين وتسوية الخلاف بالطرق السلمية

(1) Alan W. Dowd, "Declinism, op.citm p.243.

بعد الاستجابة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم (١٤٤١)[١]، كما جاء في شهادة المفتشين الدوليين، المرة الاولى التي تتصادم فيها الآراء داخل مجلس الامن الى حد التهديد باستخدام حق النقض " الفيتو"، بالشكل الذي جعل وحدة المجلس في كفة، والانشقاق في صفوفه في كفة اخرى[٢].

خرجت بموجبه الولايات المتحدة كـأكبر قوة ذات وزن حاسم واستطاعت أن تسير الأمم المتحدة في كثير من الأحيان في الطريق الذي يضمن مصالحها الاستراتيجية ويحقق لها الهيمنة الدولية ويتضح ذلك من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين حيث قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر " يتعين على الولايات المتحدة أن تقود ويتعين على شعبنا أن يفهم نحن الآن الأمة الوحيدة التي تمتلك الأدوات السياسية والعسكرية".

إن الولايات المتحدة تمتلك إمكانيات هائلة وعلى مختلف الأصعدة مكنتها من الهيمنة على النظـام الـدولي الجديد، فعلى الصعيد الاقتصادي يعد اقتصادها هو الأضخم في العالم حيث يشكل الدخل القومي الأمريكي نسبة ٢٧-٢٩ % مـن إجمالي الدخل القومي العالمي إذ بلغ هذا الدخل ما يقارب "١٠" ترليون دولار في عام ٢٠٠٣[٣].

كما أن الولايات المتحدة تسيطر على مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واستطاعت أن تسخر هذه المؤسسات في خدمة مصالحها وذلك عن طريق حقوقها التصويتية في هذه المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجود مقرها على أراضيها، كما إنها تهيمن على ٣٠٪ من التمويل الخاص بهاتين المؤسستين [٤].

وعلى الصعيد العسكري تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية المتطورة والأنظمة الدفاعية الحديثة تتفوق بـها علـى الدول الأخرى، إضافةً إلى القدرة النووية الأمريكية الهائلـة والتـي تبلغ" ٧٠٦٨" رأس حربـي

(١) يُنظر القرار (١٤٤١)، الصادر عن مجلس الامن الدولي .
(٢) نجاة أحمد ابراهيم، *المسئولية الدولية عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني*، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٩)، ص٢١٧.
(٣) أحمد مبخوتة، *تطور سلطات مجلس الامن في تطبيق أحكام الفصل السابع*، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر*، مجلد٦، عدد ٢، (٢٠٢١): ص ١٦.
(٤) حنان دويدار، "الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد ١٢٧، (١٩٩٧): ص ١١٩.

نـووي، وهذا الكم من الأسلحة النووية يفوق ما موجود لدى بريطانيا والصين وفرنسا مجتمعة، كما إن الأنفاق العسكري الأمريكي يشكل ٤٠% من إجمالي الأنفاق العسكري العالمي [١].

لقد اصبحت إرادة الدول الاعضاء تعبر عن مصالحها الذاتية وليس الجماعية، وبعيدة عن هدف تحقيق حالة السلم والامن العالمي والتي تعد المهمة الاساسية لمجلس الامن، على أساس أن مجلس الأمن يمثل حلقة التواصل الرئيسة بين الدول لتجنب الصراعات أو إدارتها أو إيقافها ؛ لذلك يصبح الامر اكثر تعقيداً عندما تحدث حالة الصراع داخل المجلس ذاته [٢].

سعت الولايات المتحدة إلى إعطاء دور جديد للأمم المتحدة ولمجلس الأمن بالذات لغرض استخدامها كوسيلة لتنفيذ سياستها الخارجية خاصة بعد عام ١٩٩٠، وتجسد ذلك بشكل واضح في كثير من المواقف منها على سبيل المثال مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشاريع القرارات التي لاتصب في مصلحة حليفتها الكيان الصهيوني.

إذ قامت هذه الدولة بصياغة مفاهيم جديدة عن السلام وصنع السلام وتسوية المنازعات الدولية وحقوق الإنسان والشرعية الدولية، وهكذا تحولت الأمم المتحدة إلى أداة لتوفير الغطاء الشرعي للتدخلات الأمريكية مثلما حدث في الصومال وهاييتي وليبيا ويوغسلافيا سابقاً " [٣].

وبعد تفرد الولايات المتحدة الامريكية بالسياسة الدولية في مرحلة القطبية الاحادية، وفي العودة الى تصدي مجلس الامن للازمات الدولية طيلة المراحل السابقة يتبين بشكل واضح وقوعه تحت تاثير ارادة دولة واحدة او اكثر ويتم فرض الهيمنة على الاعضاء الاخرين، مارس الاتحاد السوفيتي والصين مثل هذا الدور في اوقات مختلفة، وكذلك وكانت الصورة الاوضح لمثل هذا التاثير استخدام هذه الدول "حق النقض" طبقاً لمتطلبات مصالحها دون النظر الى مقتضيات الامن والسلم الدوليين، مما يدل ان الدول تتصرف داخل المجلس

(١) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*، ترجمة: مركز الدراسات الدولية، (بيروت: ٢٠٠٣)، ص ٩٣٤.
(٢) جيفري بيجمان، *الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والاصال في دنيا العولمة*، ترجمة د. محمد صفوت حسن، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص٢٢٩.
(٣) جيفري بيجمان ، مصدر سابق، ص ٢٣١.

بموجب إرادتها ورؤيتها للقضايا المطروحة دون الاخذ بوجة نظر الاعضاء الاخرين أو إرادة المجتمع الدولي بشكل عام.

إذ مثلت السياسة الروسية بدعم النظام السوري بكافة المجالات والحيلولة دون سقوط النظام، موقف تحدي بوجه الولايات المتحدة الامريكية، والتي حاولت سحبه الى مناقشات مجلس الامن وتوجت ذلك بالتصويت على مشاريع القرارات المقدمة، وكان تعامل الدول الاعضاء في المجلس بشكل عام هي انعكاس لمواقف الارادات المتناقضة في الازمة [١].

وتوافقا مع ذلك استغلت روسيا حالة التردد والتخبط الأمريكي وعملت على افشال اغلب التوجهات الامريكية التي حاولت تحقيقها في مناقشات مجلس الامن، وجسدت ذلك استخدامها " حق النقض تسع مرات للمدة من ٢٠١١-٢٠١٧ ، فقد عمدت على عدم تكرار التجربة الليبية في المجلس، إذ إمتنعت عن التصويت في حينه على بعض مشاريع القرارات، في حين استخدمت الصين اربع مرات " حق النقض " حول الأزمة السورية كانت جميعها لصالح النظام وابقاء رئيسه على رأس السلطة، والعمل دون السماح باحالة الملف الى المحكمة الجنائية الدولية او التعامل معه بموجب البند السابع، واتخذت الدولتان هذا الموقف على امل الضغط على الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية لايجاد فرص مقبولة لحل الازمة تتماشى مع رؤيتهما.

مارست الدول دائمة العضوية سلوكيات منعت من خلالها تمرير القرارات التي لاتعبر عن مصالحها ورؤيتها او مصالح حلفاءها من خلال استخدامها لحق النقض"، لذا فإن الأمر يحتاج الى حوار طويل للوصول الى حل وسط، والا فإن الأمم المتحدة ستفقد هيبتها وسلطتها[٢].

---

(١) خالدة ذنون مرعي، "الامم المتحدة وإدارة النزاع الدولي"، *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، العدد ٩، السنة ٣، (٢٠١١): ص ١٨.

(٢) محمد مصطفى الجشعمي ورؤى ابراهيم خالد، "حق التصويت في النظام الديمقراطي الدولي دراسة في شرعية نظام التصويت في مجلس الأمن"، *مجلة كلية القلم الجامعة*، العدد٦، (٢٠١٩): ص ١٨٣-١٨٤.

نتيجة لذلك صار مجلس الأمن الدولي أداة طيعة في يد هذه الدولة التي تصر على استغلال هذا الجهاز باعتباره أداة دولية وذات قوة ملزمة ومؤثرة وتستطيع أن تستخدمه لإصدار قرارات تسمح بإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية لصالحها.

واستناداً إلى ما سبق فقد أدت حالة صراع الارادات بين دول الاعضاء إلى تفاقم الازمات والنزاعات الدولية والداخلية واستمرارها، وأدى ذلك إلى مضاعفة خسائر جميع اطرافها، وكذلك تشريد الملايين من الافراد في بقاع العالم المختلفة، فضلا عن تدمير شامل للبني التحتية في اكثرية المدن والحواضر، وحدوث انتهاكات لحقوق الانسان، كما ان استخدام " حق النقض" عطل من فاعلية المجلس بنسبة كبيرة على عكس إتجاهات ورغبة أغلبية أعضاء المجلس.

II. المطلب الثاني

مستقبل مجلس الامن في ظل تزايد الازمات الدولية

مجلس الأمن هو الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة أو كما يُسمى(الحكومة العالمية) ويتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قراراته وتنفيذها وفقا لأحكام المادة(٢٥) من الميثاق ويقوم المجلس نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة بمهام المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ولقد أصبح واضحاً ومنذ انتهاء الحرب الباردة إن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي لصناعة القرار الدولي بعد أن ظل مشلولاً معظم مراحل الحرب الباردة، فما إن وضعت الحرب الباردة أوزارها نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا وأخذ مجلس الأمن في استعادة ما كان له من دور مفقود وترتب على ذلك أن أصبحت: قراراته مصدراً معتبراً للشرعية الدولية، وتمثل ذلك في إصدار المجلس الكثير من القرارات بشأن المنازعات الدولية استناداً على سلطاته المستمدة من الفصل السابع من الميثاق.

وسنبحث من خلال هذا المطلب تأثير تزايد الأزمات الدولية على مجلس الامن، من أجل الاستعداد المسبق لجميع تداعياتها المتوقعة والتعامل معها وإدارتها من خلال وضع وتطوير استراتيجيات تضمن التخفيف من أثارها المحتملة والسيطرة عليها، ومن ثم مستقبل المجلس في ضرورة التعديل والاصلاح.

II.أ. الفرع الاول

تزايد الازمات الدولية

مر العالم منذ نهاية عام ٢٠١٩ بأزمات متتالية شلت أهم القطاعات وفرضت على صانعي القرار اتخاذ اجراءات قاسية ومصيرية في شتى المجالات، فلقد تسببت جائحة كورونا في فرض إغلاقات متكررة نتج عنها ركودا اقتصاديا ومجموعة من التداعيات الاجتماعية والأمنية وغيرها، في الوقت الذي كانت فيه الدول تتسابق مع الزمن للتعامل مع هذه الأزمة الصحية وكبح تداعياتها المختلفة، اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية، محدثة أزمات جديدة طالت التحالفات السياسية والاستراتيجية، بالاضافة الى التبعات الأخرى كنقص الغذاء والطاقة وأزمة اللاجئين في أوروبا، بالاضافة الى ماحصل مؤخراً من العدوان الاسرائيلي على غزة.

ولقد وصف " Paul t'Hart " الازمات، بأنها "حدث غير سار يمثل تحدياً لصانعي القرار، ويدفعهم للتصرف في ظل ظروف الخطر وضيق الوقت وعدم الاستعداد، إذ تمثل الأزمة تهديا خطيرا للهياكل الأساسية أو القيم والمعايير الأساسية للنظام الاجتماعي والتي تتطلب في ظل ظروف ضغوط الوقت وظروف شديدة الغموض اتخاذ قرارات حاسمة"[(١)].

إن مجلس الأمن الدولي هو القناة الأكثرأهمية والذي لديه سلطة التدخل ضمن الشرعية القانونية في منع الصراعات والحروب في العالم، وبالرغم من سعيه لإحلال الاستقرار الدائم في عدد من حالات الصراع على جدول أعماله منذ مطلع الألفية الجديدة، إلا أن العديد من تلك الأزمات كانت تتكرر بشكل مستمر دون التوصل إلى حلول بصددها، أما اسباب تزايد الازمات فتتضمن:

١. تغير طبيعة الصراعات بطرق تجعلها أكثر تعقيداً وأقل ملاءمة للتسويات السياسية.

(1) Eric Rosand and Sebastian Einsiedel, "9/11, the War on Terror, and the Evolution of Multilateral Institutions in Jones, Forman, Gowan (eds), Cooperation for Peace and Security (Cambridge: CUP, 2010, p.171.

٢. العولمة وتاثيرها على أطراف النزاع، إذ ساعدت العولمة الاطراف الى الوصول إلى الأسواق غير المشروعة" الإقليمية والدولية، والحصول على مختلف السلع التي تسهم في ديمومة الصراع، مثل الأسلحة، والنفط، والمخدرات، والمعادن الخ..

٣. ارتفاع معدل النزاعات الداخلية التي تتدخل فيها الدول الأخرى عسكرياً على أحد الجانبين أو كلاهما، فعندما لا تؤدي التدخلات الخارجية في النزاعات المحلية إلى نصر عسكري سريع، فمن المحتمل أن تصبح النزاعات الداخلية أكثر دموية وأطول.

٤. الحضور المتزايد للجماعات الإرهابية المتطرفة العنيفة في أوضاع الصراع التي تعمل فيها الأمم المتحدة، الأمر الذي يحول دون تحقيق أهداف الأمم المتحدة عبر المفاوضات السياسية[1] .

٥. إلى جانب أسباب وعوامل أخرى، لاسيما عدم الاستقرار الناجم عن الربيع العربي، فإن هذه العوامل المذكورة اعلاه، تقطع شوطاً طويلاً في توضيح أسباب تضاعف عدد الازمات.

٦. أن المواقف المتناقضة للدول الخمسة التي تملك حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي خلال الأزمات المختلفة تجعل هذه المؤسسة غير فعالة في منع وحل المشكلات الدولية، إذ عجز مجلس الأمن الدولي خلال العقد الماضي في منع الأزمات الدولية وحلها، وقاد هذا العجز إلى عرقلة إدارة الأزمات في سوريا واليمن وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقر اطية وأفغانستان وغيرها، والازمة الاوكرانية وآخرها النزاع في غزة.

II.ب. الفرع الثاني

اليات مجلس الامن في ظل نظام إختلاف الاقطاب

من البديهي ان مجلس الأمن الدولي هو الجهاز الوحيد القادر على اتخاذ قرارات ملزمة وواجبة التطبيق وخصوصاً بموجب الفصل السابع، إلا أن هذه القرارات تحتاج إلى موافقة جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهذا ما يمهد لهيمنة دولة منها على المجلس

(1) Cunningham D., "Blocking resolution: How externalstates can prolong civil wars", Journal of Peace Research 47(2). 2010, p. 127.

وذلك بحكم امتلاكها لعوامل القوة على الساحة الدولية، ومن هنا فإن مجلس الأمن مربعدة مراحل باختلاف النظام الدولي السائد الذي كان له تأثيراً كبيراً على عمل المجلس نظراً لاختلاف مراكز القوة في النظام الدولي، إذ أنه في مرحلة الحرب الباردة تقاسمت السيطرة على المجلس كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبعدها تفردت الولايات المتحدة بذلك، وهو ما انعكس على أداء المجلس الذي سوف يختلف أيضا في حال الانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب تتعدد فيه مراكز القوة والذي سيتم بيانه في الفقرات التالية:

أولاً: مجلس الأمن في ظل النظام ثنائي القطب:

ظهر في فترة الحرب الباردة التوازن الدولي(توازن القوى)، الذي كان من شأنه الحفاظ على حالة اللاحرب واللاسلم في كثير من الأحيان، والصراع العقائدي بين القطب السوفيتي والقطب الأمريكي، إذ أنه في هذه الحقبة من تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة جندت القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية لكلا المعسكرين من أجل خدمة الأغراض العقائدية وتحقيق المصالح الخاصة لكل طرف، والمتعارضة حتماً بل والمناقضة تماماً لمصالح الطرف الآخر، إلا أن حدة الصراع بين القطبين انتقلت إلى مجلس الأمن الذي وجد نفسه عاجزاً في الكثير من المواقف عن القيام بأهدافه التي أنشئ من أجلها، وبالتالي تعطيل عمل المجلس لاسيما على صعيد حل الأزمات الإقليمية والدولية، مما كان السبب في وقوع الكثير من الحروب الإقليمية [١].

لذا اقتصر دور المجلس في فترة الحرب الباردة على القيام بدور فني ليس فيه أي ابتكار سياسي، بسبب كثرة اللجوء إلى استخدام حق النقض(الفيتو)، ويمكن فقط ان أن نشير أنه في إحدى سنوات تلك المرحلة وهي سنة ١٩٥٥ تحديداً تم استخدام حق الفيتو ضد(٧٠%) من مشروعات القرارات المعروضة على المجلس وبذلك يكون عدد مشروعات القرارات التي تم رفضها خلال ذلك العام بلغ أكثر من ضعف عدد القرارات التي صدرت فعلياً عن

(١) لطيفة محمد، *الهيمنة الامريكية على مجلس الامن في فرض العقوبات الاقتصادية*، (جامعة حلب:2013)، ١٦٣.

المجلس، مما يعني إخفاق المجلس في تحقيق وظيفته الأساسية وهي حفظ السلم والأمن الدوليين [١].

كذلك وبسبب الإسراف في استخدام حق الفيتو في مرحلة الحرب الباردة تم تجميد كل شيء من لجنة أركان الحرب إلى استحالة تشكيل قوات تابعة لمجلس الأمن بشكل دائم، والتي يمكن أن يستخدمها المجلس في حل كل الأزمات الدولية، الأمر الذي أدى إلى إصابته بالشلل شبه التام، ولقد ثبت عجز وشلل مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين وذلك عندما لم يتخذ الإجراءات العسكرية خلال الحرب الباردة إلا في حالة واحدة عام ١٩٥٠ ضد كوريا وطبعاً كان ذلك من قبل الولايات المتحدة، ومن هنا يمكن تشبيه مجلس الأمن بسلطة لاتخاذ القرارات تمارس فيها الدول الأكثر قوة نفوذها من أجل الحصول على غطاء رسمي باسم الأمم المتحدة للقيام بأعمال تقرر تنفيذها بناء على مصلحتها، ولم يكن بمقدور المجلس أن يعمل بشكل مخالف لإرادة أي من القطبين نظراً لأن اتخاذ أي قرار يشترط موافقة الدول الكبرى مجتمعة الأمر الذي انعكس على أدائه لوظائفه وذلك لاختلاف الرؤى والمفاهيم الناتجة من اختلاف المصالح، إذ أنضم أعضاء المجلس إلى قسم موال للغرب، وآخر للشرق أو محايد، مما كان له انعكاس سلبي على نشاط المجلس، وكأنما وجد المجلس لتحقيق مصالح الدول الكبرى وتلبية رغباتها [٢].

إذن نستنتج من خلال ما سبق أن من أبرز نتائج الحرب الباردة تراجع دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين بسبب انتشار ظاهرة الفيتو واستخدامه من جانب القوتين العظمتين، إذ عجز المجلس عن التدخل في الكثير من الصراعات والأزمات الدولية، أي أن مجلس الأمن لم يمارس دوراً فعالاً في تحقيق الاستقرار الدولي طوال فترة الحرب الباردة بسبب تأثره بأجواء الصراع بين الشرق والغرب الذي جعل أتفاق الدول الكبرى على أي أمر غاية في الصعوبة، اي ان مجلس الأمن في فترة الحرب الباردة إمتاز بالسلبية والجمود وعدم التفعيل بسبب الانقسام بين الدول الكبرى.

(١) لطيفة محمد، مصدر سابق، ص١٦٤.
(٢) حسن نافعة وآخرون، *الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية*، ط١، (بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص١١١.

ثانياً: دور مجلس الأمن في ظل النظام أحادي القطب:

بدأت حدة التوتر في العلاقات الأمريكية السوفيتية تخف منذ عام ١٩٨٧ نتيجة التطورات في السياسة السوفيتية تحت قيادة(غورباتشوف)، كان لذلك انعكاساً كبيراً على مجلس الأمن ودوره في الساحة الدولية إذ أنه في هذه الفترة تم تفعيل مجلس الأمن، وكان هناك تفاؤلاً بأن يلعب دوراً فعالاً بعد كثرة استخدام حق الفيتو الذي أدى الى شلل في عمل المجلس، ولكن ما حدث أن تحوّل هذا المجلس إلى أداة بيد الولايات المتحدة مما أدى إلى فقدانه استقلاله وحياده، وأصبح دوره محدوداً بالقدر الذي تسمح به تلك الدولة وبما لا يتعارض مع مصالحها وتحول من أداة لحفظ السلم إلى أداة للقهر، كما وأصبح جهازاً بوليسياً دولياً لا يخضع لأي رقابة أو مساءلة قانونية أو سياسية. فبانتهاء الحرب الباردة بدا مجلس الأمن وكانه حكومة أقلية تمارس وظائفها بطريقة تعبر عن الكتاتورية الحكم في ظل غياب آية رقابة سياسية أو قضائية.

وفي هذا المقام لابُد من الاشارة إلى أن الهيمنة الأمريكية على(مجلس الامن) قد إنعكست على نظام العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على الدول، إذ بدأت الولايات المتحدة تتصرف وكأنها تمتلك مجلس الأمن بإعتباره يُنفذ إرادتها وأصبحت تعتبره وسيلة وأداة لإضفاء الشرعية على تصرفاتها وتعبئة الرأي العام الدولي بما يتوافق مع مصالحها [(١)].

لذا نقول أن الغاية التي من أجلها تم إنشاء المجلس لا تزال(حفظ الأمن والسلم الدوليين) في العالم الا ان الواقع هوأن المجلس فشل فشلاً ذريعاً في هذه المهمة نظراً لكثرة الحروب وإن لم تكن تلك الحروب عالمية الا ان المجلس وقف عاجزاً أمامها، منها قيام قوات التحالف المكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا بتحرير الكويت عام ١٩٩١، والحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١، والحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وفي عام ١٩٩١ عملت الولايات المتحدة على السيطرة على منابع النفط في العراق تحت ذريعة فرض الشرعية الدولية.

(١) خالد عكاب حسون، "طبيعة دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العراق*، العدد(١)، السنة (١)، (٢١١٩): ص ٤.

إن هذه الحروب اعتبرت بمثابة نهاية لدور مجلس الأمن، لانها حروب لم يرغب المجتمع الدولي الدخول فيها عسكرياً ولكن تم ذلك بناء على رغبة أمريكية، فضلاً عن أنه في هذه المرحلة من تاريخ المجلس تضاعفت النزاعات الدينية المتشددة عبر العالم، وتصاعدت تهديدات بشن الحروب فيما بين الدول أو داخل الدول، ومخاطر الإرهاب، وها هو مجلس الأمن يقف عاجزاً عن حل الأزمة السورية المستمرة بالاضافة الى الازمة الاوكرانية.

ثالثاً: دور في مجلس الأمن في ظل نظام متعدد الأقطاب:

إن التحولات التي شهدها النظام الدولي خلال السنوات الماضية، أدت إلى تغيير طفيف في طبيعة النظام الدولي والعلاقات السائدة بين أقطابه، باعتبار أن مجلس الأمن يمثل انعكاساً للنظام الدولي السائد، وإن مستقبل المجلس سوف يختلف باختلاف النظام الدولي.

وفي هذا المقام نتسائل عن مدى تأثير هذه التطورات على دور مجلس الأمن الدولي مستقبلاً وإلى أي مدى سيختلف دورة المستقبلي عن الأدوار التي أضطلع بها خلال الفترات السابقة؟

أما الاجابة فتتمثل في إن وجود النظام المتعدد الاقطاب سوف يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية مجلس الأمن، لأن أحد أسباب إخفاقه في فترة الحرب الباردة هو النزاع بين القطبين(الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة)، وتحوله إلى ميدان صراع وتنافس، أما مرحلة نظام القطب الواحد فاتسمت بالهيمنة الأمريكية على المجلس وازدادت وتشعبت مشاكله وظهر عجزه واضحاً للعيان، إذ أن هذه الفترة لم يتقيد المجلس بالقوانين والشرعية الدولية وتحول إلى أداة طيعة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لإثارة النزاعات واصدار القرارات المجحفة في حق من يرفض الهيمنة الأمريكية والمتمثلة في ازدواجية المعايير في اتخاذ القرارات الأممية.

أما في ظل النظام المتعدد الأقطاب فقد يكون من نتائجه تغيير جذري في هيكلية مجلس الأمن، الأخذ في حساباته الحقائق الجديدة على الأرض، مما يعني ممارسته دوراً أكثر أهمية بعد كبح جماح السياسات الأمريكية الانفرادية، كما سيصبح مجلس الأمن هيئة محايدة وله كلمة الفصل في القضايا الدولية، إذ أنه ستتسع المنافسة بدخول أقطاب جديدة وبالتالي زيادة الاهتمام ببعض القضايا واختلاف طريقة تناول القضايا الدولية.

II.ج. الفرع الثالث

إصلاح مجلس الأمن أم الاستغناء عنه

بعد الاطلاع على دور مجلس الأمن في كل مرحلة من مراحل النظام الدولي يصبح السؤال الأهم هو: هل ينبغي إصلاح مجلس الأمن؟ أم الاستغناء عنه؟ وهل إصلاح مجلس الأمن مرهون ببروز نظام متعدد الأقطاب ؟ للإجابة على هذا السؤال ينبغي أولاً دراسة فيما إذا كان بالإمكان إصلاح هذا الجهاز التنفيذي ؟ عندئذ يمكن التوصل إلى إجابة: إن الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن ليست دعوة جديدة فهي قديمة جداً، حيث ظهرت هناك اتجاهات كثيرة لإصلاح المجلس ؛ منها:

١. دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام(١٩٧٤) حيث أصدرت قراراً يقضي بإعادة النظر في ميثاق الأمم المعتمدة، وخطة(بطرس بطرس غالي) الأمين العام السابق للأمم المتحدة والتي تحدثت عن الدبلوماسية الوقتية وقوات حفظ السلام تكون تابعة لمجلس الأمن مباشرة وذلك من أجل زيادة فاعلية المجلس.
٢. خطة(كوفي عنان) الذي كلف خبراء من كافة الدول عندما كان أميناً عاماً للمنظمة لوضع خطة إصلاح شاملة فاشتملت على توسيع عضوية مجلس الأمن يرفع عدد أعضائه من(١٥) عضوا في(٢٤) عضو، الا ان إصلاح المجلس أصبح الآن ضرورة ملحة بعد استبدال مفهوم الأمن والسلم الدوليين بالأمن والسلم الأمريكي، بالإضافة إلى الخبرات الكبيرة التي ملي بها المجلس.

ولكننا نرى لكي يتم إصلاح المجلس بشكل فعال، فإنه لابد من أولاً من تحديد العوائق التي تقف أمام المجلس من اجل تحقيق الغاية التي أنشئ من أجلها وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، ثم اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها، لذا لابُد من بيان المعوقات التي تقف في طريق مجلس الامن:

١. هيكلية مجلس الأمن من حيث تكوينه وآلية اتخاذ القرارات والأغلبية المطلوبة لذلك، هذا فضلاً عن غموض بعض المصطلحات وأهمها مفهوم الأمن والسلم الدوليين وعدم وجود

تعريف محدد له وترك ذلك لدول دائمة العضوية في ظل عدم وجود رقابة مؤسساتية على قرارات المجلس.

٢. هيمنة الولايات المتحدة على العالم، وانعكاس ذلك على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. جعل المجلس أداة لا أكثر للولايات المتحدة الأمريكية تستخدمه متى تشاء لإضفاء الشرعية على ما تقوم به فضلاً عن تجاوز المجلس عندما لا يتطابق مع مصالحها.

٣. تناقض المصالح السياسية بين الدول الكبرى التي تتحكم في القرار الأممي من خلال حق الفيتو وبالتالي تعطيل قرارات المجلس. وفي حال إقرار مالا يتماشى ومصالح هذه الدولة فإنه يصعب تنفيذ القرار[١].

ومن خلال هذه العوائق يتبين أن الحل لا يتعلق فقط بإصلاح مجلس الأمن وإنما يتعلق أيضاً بتغيير بنية النظام الدولي القائمة على الهيمنة الأمريكية، ومن هنا تتبع متطلبات الإصلاح من جانبين:

الجانب الاول: يتعلق بمجلس الامن: وإنطلاقاً من ضرورة أن يعكس هذا المجلس واقع المجتمع الدولي للقرن الحادي والعشرين، وأن يكون ممثلاً لكل القوى في العالم تمثيلاً شرعياً وفعالاً، فإنه لابد من القيام بمجموعة من الإصلاحات منها:

- إعادة النظر في المبادئ والقواعد الأساسية العامة المنصوص عليها في الميثاق لإزالة ما يكتلف بعضها من غموض، أو التحديث بعضها بما يتناسب والتحولات التي طرأت على العلاقات الدولية في جميع المجالات، أو لوضع حد التفسيرات المتعارضة التي تحاول تطويع النصوص الخدمة أهداف ومطامح وأجندات خاصة.
- إعادة تشكيل مجلس الأمن وتوسيع نطاق العضوية فيه سواء فيما يتعلق بالعضوية الدائمة أو غير الدائمة بحيث يصبح المجلس تجسيداً فعلياً للقوى الفاعلة إنطلاقاً من أن قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية لم يتم تمثيلها بأية مقاعد دائمة، كما ان مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هي مسؤولية خطيرة ويجب أن تحافظ عليها كل الشعوب و تشارك فيها،

(1) Cunningham D, op.cit, p128.

وأن يتم إتباع، تغيير الأغلبية المطلوبة لصدور القرار والابتعاد عن إعتبار أن اعتراض واحد سوقف يوقف صدور القرار[١].

- تفعيل المادة(٤٣) من الميثاق وإيجاد جيش دولي دائم متطور قوي ومحايد تابع المجلس وموارد مالية مستقلة، والتخلص من الابتزاز السياسي الدول الكبرى.
- اللجوء إلى وضع قيد على نطاق استخدام حق الفيتو من خلال وضع حدود متفق عليها بشأن الموضوعات التي يجوز فيها استخدامه لضمان أن يستخدم في الدفاع عن مصالح المجتمع الدولي وأمنه وسلامته وليس للدفاع عن المصالح الخاصة للدول الكبرى، في ظل إيجاد آلية قانونية لمراقبة قرارات المجلس وتقويم مدى شرعية ما يصدره من قرارات، خاصة مايتعلق بقرارات الفصل السابع، الأمر الذي يستدعي وضع الأمور في نصابها من الناحية القانونية مما يعني تقييد المجلس باحترام القواعد الدولية وعدم التوسع في تفسير سلطاته وصلاحياته الواردة في الفصل السابع التي حولته إلى غول مخيف للامن والسلم الدوليين، وليس حامياً لهما [٢].

أما الطلب القديم والذي دائماً مايتردد وهو(إلغاء حق الفيتو) فإنه يعتبر من وجهة النظر الواقعية مستحيلاً لأن إلغائه يتطلب تعديل الميثاق والذي بدوره يحتاج إلى موافقة الدول الخمس الدائمة العضوية مجتمعة بناء على المادة(١٠٨) والتي تنص على "التعديلات التي تدخل على الميثاق تسري على جميع أعضاء الأمم المتحدة إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة"، وهو ما يعني استحالة تحقيق ذلك، لذلك فإن المطالبة تبقى في حدود تقييد ممارسة هذا الحق لصعوبة إمكانية الغائه بسبب رفض الدول الكبرى للأمر.

الجانب الثاني هو إصلاح هيكل النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية.

(1) Zarka, Jaen- clande. Institutions Internationales, Paris: Ellipses Marking, 2007, (Miseau point, p. 47.

(2). Karen Ballentine and Heiko Nitzschke (eds), Profiting from Peace: Managing the Resource Dimensions of Civil War (Boulder: Lynne Rienner Publishers,2005, p. 22.

يجب على المجتمع الدولي ألا يقبل بهيمنة كهذه تخلف الدمار والقتل وتنشر الإرهاب وتجوع الشعوب وتستنزف الثروات وتحرم الشعوب من الاستقرار وتفتت المجتمعات بالطائفية والعنصرية العرقية، لذلك فإنه من الضروري تغيير بنية النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، تسود المساومات والمفاوضات بين الدول، مع وضع حد لجعل المجلس يمثل مصلحة دولة واحدة، لذلك فإنه لا بد من قيام نظام متعدد الأقطاب.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن التخلص من كل عوائق ومشكلات مجلس الأمن مرتبط بمستقبل النظام الدولي لأنه إذا استمر النظام الدولي الحالي فإن العوائق والمشكلات ستظل مستمرة، فلا يمكن أن يتم إصلاح مجلس الأمن إلا إذا تم تغيير النظام الدولي السائد لأنه بدون ذلك يستحيل تحقيق هذه الإصلاحات، نظراً لعدم وجود إرادة جدية وصادقة لدى الولايات المتحدة من أجل الإصلاح، وذلك يعود إلى أن المشكلة الأساسية ليست في الإصلاح بقدر ما تتعلق بتوفر الإرادة السياسية الدولية اللازمة للقيام بهذا الإصلاح[١] .

وفي هذا السياق لابد من توضيح مسألة مهمة وهي أنه مهما اختلف شكل النظام الدولي وتم تعديل مجلس الأمن، فإنه لا يتوقع أن تؤدي هذه التعديلات إلى إقامة مؤسسة عالمية فعالة لإدارة الموارد وإعادة توزيعها على المستوى الكوني من أجل رفاهية وأمن الجميع، لأنه تم الإيضاح سابقاً أن النظام الدولي لا يعني بالضرورة العدالة وإنما يعني عدالة الضرورة أي أنه يجب أن ينسجم ومقاييس العدالة التي يفرضها الطرف أو الأطراف المهيمنة على هذا النظام، ولكن عندما يكون متعدد الأقطاب يمكن أن يكون أقرب إلى العدالة منه في ظل نظام قطب واحد.

الخاتمة

تناولنا من خلال صفحات بحثنا السابقة اليات إدارة الازمات الدولية من قبل مجلس الامن ومستقبله في ظل تزايد تلك الازمات في ظل النظام الدولي المختلف، وتوصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات كما وسنقدم عدداً من المقترحات التي نعتقد انها ستغني البحث.

(١) سامية بيبرس، "سيراليون ودور الأمم المتحدة"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد (١٤٣)، (٢٠٠٧): ص ١٥٨.

أولا. الاستنتاجات

١. من الضروري الاشارة الى أن حل الازمة الدولية قابل للطرق وأن نجاح الحل يعتمد على الظروف التي يمكن أن تتغير جذريًا، إذ لايمكن تأسيس قاعدة عامة تنطبق على جميع الازمات، ولكن فحص وتحليل العوامل ذات الصلة بالازمة والوصول الى جذورها تُساعد الممارسين في جهودهم لحلها ، كما وتُسهل محادثات السلام هذا الحل .

٢. عند عدم وجود سلطة مركزية لضبط سلوك الدول، يستمر صراع المصالح بين الدول الكبرى كما ويزيد هذا الصراع من فرص حدوث مواجهات عسكرية مباشرة بينها لذا لابُد من إحكام سيطرة مجلس الامن كجهاز تنفيذي بعيداً عن هيمنة الدول دائمة العضوية.

٣. مسألة تشكيلة أو تركيبة مجلس الأمن و هذا ليس بالاستنتاج الجديد ولكن عبر تاريخ الأمم المتحدة الذي عمره ٧٩ عاماً كانت هناك دعوات متكررة لتعديل تشكيلة المجلس حتى تتماشى مع الحاجات العصرية ومع التزايد المستمر في الدول النامية أو المناطق الأقل تمثيلا، وهناك اتفاق عام على الحاجة إلى إضافة أعضاء دائمين ولكن نعتقد لايتم إعطاء الأعضاء الجدد الدائمين حق الفيتو، كما وان الأعضاء الخمسة غير جاهزين للتخلي عن مكانتهم المميزة.

٤. عدم قدرة مجلس الأمن الدولي على ايجاد آليات فعالة للتعامل مع الازمات الدولية بالاضافة الى الدور السلبي الذي تؤديه اطراف اقليمية ودولية في تأجيج الازمات وخاصة ما يتعلق بالدعم لجهة على حساب جهة أخرى وفقاً لمصالحها مما يؤدي الى زيادة حدة التوتر.

ثانياً. المقترحات

١. تعديل تشكيلة مجلس الأمن الدولي بإضافة دول وإعطاء نفس الحق الذي تملكه الدول الدائمة العضوية تعكس أهمية الدول مثل اليابان - البرازيل - الهند من أجل زيادة المساهمة في التمويل لإبعاد مجلس الأمن عن الانصياع لمطالب دول معينة، و ليحصل نوع من التوازن في تركيبة المجلس، أو زيادة أعضاء مجلس الأمن الدائمين مع تقييد اللجوء إلى حق الفيتو.

٢. يجب على المجتمع الدولي ألا يقبل بهيمنة دول تخلف الدمار والقتل وتنشر الإرهاب وتجوع الشعوب وتستنزف الثروات وتحرم الشعوب من الاستقرار وتفتت المجتمعات بالطائفية والعنصرية العرقية، لذلك فإنه من الضروري تغيير بنية النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، تسود المساومات والمفاوضات بين الدول، مع وضع حد لجعل المجلس يمثل مصلحة دولة واحدة، لذلك فإنه لا بد من قيام نظام متعدد الأقطاب.

٣. نقترح تشكيل بعثة دولية يشكلها مجلس الامن على غرار (قوات حفظ السلام) من أجل حل الازمات والتوترات ، وعدم الانتظار الى تطور الازمة الى نزاع مسلح، من أجل نزع فتيل الحروب.

٤. من أجل نجاح إدارة الأزمة لابُد من توافر مجموعة من المحددات الشخصية والمقومات القانونية والاقتصادية والعسكرية والمالية والتقنية علاوة على ضرورة توفير أرضية متينة ودقيقة من المعلومات معززة بتقنيات متطورة للاتصال، ومنظومة دقيقة للإنذار المبكر لتسهيل اتخاذ قرارات ملائمة وناجعة.م

٥. من الضروري إستثمار الوقت المتاح وإدراك أهميته في انهاء الازمات الدولية، واتخاذ التدابير اللازمة دون تباطؤ ، وتعبئة الطاقات والجهود اللازمة واستنفارها، كما ان توافر المعلومات الدقيقة يساعد بشكل كبير في اختصار الجهد والوقت والإمكانات من أجل حل الازمة خلال ايام .

قائمة المصادر

أولاً: الكتب القانونية:

١. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، *إدارة الصراعات والازمات الدولية، نظرة في إدارة الصراع العربي الاسرائيلي في مراحله المختلفة*، دار الكتب العربية: ٢٠٠٦.

٢. جيفري بيجمان، *الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والاصال في دنيا العولمة*، ترجمة د. محمد صفوت حسن، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

٣. حسن نافعة وآخرون، *الأمم المتحدة وضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية*، ط١، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

٤. خليل عرنوس سليمان، *الازمة الدولية والنظام الدولي*، معهد الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.

٥. رواد غالب سليقة ومحمد المجذوب، *إدارة الازمات الدولية*، ط١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٤.

٦. عائشة راتب، *التنظيم الدولي*، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨.

٧. فنسنت هوزيل، *في سر الرؤساء*، تعريب المركز اللبناني للابحاث والدراسات: ٢٠١١.

٨. فهد الشعلان، *إدارة الازمات*، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٨.

٩. لطيفة محمد، *الهيمنة الامريكية على مجلس الامن في فرض العقوبات الاقتصادية*، جامعة حلب:2013 .

١٠. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*، ترجمة: بيروت: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٣.

١١. نجاة أحمد ابراهيم، *المسئولية الدولية عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني*، الاسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٩.

ثانياً: المجلات العلمية:

١٢. أحمد مبخوتة، "تطور سلطات مجلس الامن في تطبيق أحكام الفصل السابع"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر*، مجلد٦، عدد ٢، (٢٠٢١).

١٣. حنان دويدار، "الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد ١٢٧، (١٩٩٧).

١٤. خالد عكاب حسون، "طبيعة دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة"، *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العراق*، العدد(١)، السنة (١)، (٢٠١٩).

١٥. خالدة ذنون مرعي، "الامم المتحدة وإدارة النزاع الدولي"، *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، العدد ٩، السنة ٣، (٢٠١١).

١٦. سامية بيبرس، "سيراليون ودور الأمم المتحدة"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد (١٤٣)، (٢٠٠٧).

١٧. عزيز باكوش، "إدارة النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد الحرب الباردة مقاربة سياسية وقانونية"، *مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي*، على الموقع: http;www.ssrcaw.org/ar/show.art.

١٨. كمال حماد، "النموذج الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية"، *مجلة الدفاع الوطني*، العدد ٤٣، كانون الثاني، (٢٠٠٣).

١٩. محمد مصطفى الجشعمي ورؤى ابراهيم خالد، "حق التصويت في النظام الديمقراطي الدولي دراسة في شرعية نظام التصويت في مجلس الأمن"، *مجلة كلية القلم الجامعة*، العدد٦، ٢٠١٩.

ثالثاً. المصادر باللغة الانكليزية

1. Alan W. Dowd, “Declinism,” Policy Review journal, Hoover Institution, 1/8/2007
2. Cunningham D., "Blocking resolution: How externalstates can prolong civil wars", Journal of Peace Research 47(2). 2010.
3. Eric Rosand and Sebastian Einsiedel, "9/11, the War on Terror, and the Evolution of Multilateral Institutions in Jones, Forman, Gowan (eds), Cooperation for Peace and Security (Cambridge: CUP, 2010.
4. Karen Ballentine and Heiko Nitzschke (eds), Profiting from Peace: Managing the Resource Dimensions of Civil War (Boulder: Lynne Rienner Publishers,2005.
5. Zarka, Jaen- clande. Institutions Internationales, Paris: Ellipses Marking, 2007, (Miseau point.